تعليق أعمال البرلمان لأجل غير مسمى... واعتقال 46 شخصاً مرتبطين بـ «القاعدة»

عشرات آلاف المتظاهرين التونسيين يطالبون برحيل الحكومة وحلّ «التأسيسي»

تونس - وكالات - تظاهر عشرات الالاف من التونسيين، ليل اول من أمس، في ساحة باردو في الضاحية الغربية لتونس العاصمة المجاورة لمقر المجلس الوطني التأسيسي، للمطالبة برحيل الحكومة وحل المجلس التأسيسي.

وغصت ساحة باردو، والشوارع المحيطة بها بالمتظاهرين الذين جاؤوا من مختلف المدن التونسية، فيما تباينت التقديرات حول عددهم، حيث ذكرت وسائل إعلامية محلية إن عددهم بلغ نحو 100 ألف، بينما لم يتردد النائب محمود البارودي في القول إن العدد تجاوز الـ 250 ألف متظاهر.

ورغم هذا التباين في التقديرات، فإن إجماعا ظهر على أن هذه التظاهرة هي الأضخم التي تشهدها تونس منذ الإطاحة بنظام الرئيس التونسي السابق بن علي في 14 يناير 2011.

ورفع المشاركون في هذه المظاهرة التي دعت إليها المعارضة التونسية، شعارات تنادي بإسقاط النظام وبرحيل الحكومة، وبحل المجلس الوطني التأسيسي، وأخرى مناهضة لحركة «النهضة» الإسلامية، ورئيسها راشد الغنوشي منها «وكلاء الإستعمار نهضاوي رجعي سمسار».

وقال النائب في المجلس الوطني التأسيسي منجي الرحوي، إن «الهدف من هذه التظاهرة هو مطالبة الحكومة الحالية بقيادة حركة النهضة الإسلامية بـ «الرحيل، وحزم أمتعتها لانها كلفت تونس أمنياً ومالياً الكثير»، داعيا إلى «ضرورة تكوين حكومة انقاذ وطني».

في المقابل، قرر رئيس المجلس الوطني التأسيسي التونسي مصطفى بن جعفر، تعليق أعمال المجلس إلى أجل غير مسمى، في تطور لافت عكس عمق المأزق السياسي الذي تمر به تونس هذه الأيام. وقال في كلمة إلى الشعب التونسي بثها التلفزيون الرسمي، ليل اول من امس، انه بالنظر إلى تواصل الإنقسامات الحادة في البلاد، قرر «تعليق أعمال المجلس الوطني التأسيسي الى حين إجراء حوار وطني بين كل الأطراف».

واعتبر أن كل أطياف الشعب التونسي «ملت السياسة، وتطالب بضرورة العمل لإخراج تونس من المرحلة الحالية إلى مرحلة الإستقرار»، مؤكدا أن «الوضع في تونس لم يعد يحتمل أمام ما تم تسجيله من عمليات إغتيال للسياسيين والأعمال الإرهابية التي تستهدف الشعب التونسي».

ودعا رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي ورئيس حزب نداء تونس الباجي قائد السبسي وأحمد نجيب الشابي وحمة الهمامي وكل الطبقة السياسية في تونس إلى التوافق في ما بينها وتغليب المصلحة الوطنية.

من ناحيته، اعلن وزير الداخلية لطفي بن جدو (مستقل) الثلاثاء، ان اجهزة الامن اعتقلت 46 شخصا وانها تلاحق 58 آخرين بينهم 13 اجنبيا ينتمون الى «كتيبة عقبة بن نافع» المرتبطة بتنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي» والتي يتحصن بعض أفرادها في جبل الشعانبي من ولاية القصرين على الحدود مع الجزائر.

وقال خلال جلسة عامة نظمها البرلمان لمساءلة الحكومة حول الوضع الامني في البلاد: «مجموع المودعين (بالسجن) من كتيبة عقبة بن نافع 46» بينهم «5 من الجناح العسكري وهم من اخطر الارهابيين» و«14 شخصا ممن كانوا يمدونهم بالتموين والدعم اللوجستي».

واوضح ان 9 من بين الموقوفين اعتقلوا في جبل الشعانبي وانهم مدوا اجهزة الامن بهويات كامل عناصر الكتيبة. وتابع: «المفتش عنهم من الكتيبة نفسها هم 13 بينهم 3 أجانب متهمون بادخال الاسلحة، و31 هم الآن في الجبال بينهم 10 أجانب، و4 ضالعين في التمويل، و7 منتمين للتنظيم و3 من الجناح العسكري (للتنظيم) وعددهم في النهاية 58».

الى ذلك، أكد وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي الثلاثاء، استعداد بلاده تقوية وتنويع التعاون الأمني مع تونس على خلفية الأحداث الأخيرة التي وقعت على حدود البلدين، مشيرا إلى أن التعاون الأمني بين البلدين في الآونة الأخيرة حقق نتائج مرضية.

وقال في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره التونسي عثمان الجرندي في العاصمة الجزائر إن «التعاون الأمني مفيد جدا للطرفين وسنعمل على تنويعه وتقويته نظرا للظروف التي تعيشها تونس».

متظاهرون أمام المجلس الوطني التأسيسي في تونس (ا ف ب)

بعد إعفائه الأمير فهد بن عبد الله من هذا المنصب

خادم الحرمين يعيّن الأمير سلمان بن سلطان نائباً لوزير الدفاع السعودي

الرياض - رويترز، يو بي أي - أعفى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، الأمير فهد بن عبدالله بن محمد بن عبد الرحمن آل سعود من منصبه كنائب لوزير الدفاع، وعيّن الأمير سلمان بن سلطان مكانه.

وذكرت «وكالة الانباء السعودية الرسمية» (واس) ليل الثلاثاء - الأربعاء، ان خادم الحرمين الشريفين عين الامير سلمان بن سلطان مكان الامير فهد بن محمد - الذي كان عين في هذا المنصب قبل أقل من 4 أشهر - برتبة وزير.

وكان الأمير سلمان نجل ولي العهد السعودي السابق الراحل الأمير سلطان، يشغل منصب مساعد الأمين العام لمجلس الأمن الوطني للشؤون الأمنية والاستخباراتية والذي أعفاه الملك من هذا المنصب. ولم تشر الوكالة الى سبب اعفاء الامير عبد الله بن محمد من منصبه.

والمسؤول الجديد من مواليد 1976 قادم من خلفية عسكرية، وتخرج من الكلية الحربية ومارس العمل لسنوات في القوات البرية السعودية، كما عمل لمدة عامين في السفارة السعودية في واشنطن.

... ويبحث مع عباس «الجهود المبذولة لإقامة الدولة الفلسطينية»

القدس - من محمد أبو خضير وزكي أبو الحلاوة

بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ليل اول من امس، الجهود المبذولة «لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطني».

وذكرت وكالة الانباء السعودية الرسمية أن الملك عبدالله بحث مع عباس في قصر الصفا في مكة المكرمة «تطورات القضية الفلسطينية والجهود المبذولة لتحقيق سلام عادل وشامل يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في اقامة دولته المستقلة على ترابها الوطني».

في المقابل، تنوي وزارة الاسكان الاسرائيلية وبلدية القدس وضع حجر أساس والاعلان عن بدء بناء مستوطنة جديدة في حي جبل المكبر في القدس الشرقية، الأحد المقبل، لتكون ثاني مستوطنة تقام في هذا الحي الفلسطيني.

وذكرت صحيفة «هآرتس»، امس، أن وزير الاسكان أوري أريئيل، ورئيس بلدية القدس، نير بركات، سيشاركان في مراسم وضع حجر الأساس للمستوطنة الجديدة في جبل المكبر، والتي ستشمل 63 وحدة سكنية. وأضافت أنه «تم بيع الوحدات السكنية في المستوطنة الجديدة منذ 5 سنوات، كما أن الشركة التي تنفذ أعمال البناء انتهت من أعمال بناء موقف سيارات تحت الأرض لخدمة المستوطنين الجدد». ويتم بناء هذه المستوطنة الجديدة في موقع قريب من مستوطنة أخرى مقامة في جبل المكبر وتحمل اسم «نوف تسيون»، وهي عبارة عن مباني كبيرة ومحاطة بسور، في قلب الحي الفلسطيني.

من ناحية ثانية، أظهر استطلاع للرأي، اول من امس، ان غالبية الاسرائيليين ستعارض اي اتفاق سلام مع الفلسطينيين ينص على الانسحاب الى خطوط ما قبل حرب العام 1967 حتى اذا تم الاتفاق على مبادلة أراض لاستيعاب المستوطنات.

وأظهر الاستطلاع الذي أجراه «المعهد الديموقراطي الاسرائيلي» وهو معهد ليبرالي ان 65.6 في المئة ممن شملهم الاستطلاع «لا ينتظرون التوصل الى اتفاق في المفاوضات خلال عام».

وأظهر الاستطلاع الذي شاركت في رعايته جامعة تل أبيب أنه «حتى اذا تمكنت الحكومة الاسرائيلية من التوصل الى اتفاق فانها ستجد صعوبة في اقناع الشعب الاسرائيلي به».

ميدانيا، اعتقل الجيش الاسرائيلي صحافيا فلسطينيا خلال حملة دهم فجر امس، في نابلس.

وذكر مصدر حقوقي ان القوات الاسرائيلية اعتقلت الصحافي محمد منى (31 عاما)، الذي يعمل مراسلاً لوكالة «قدس برس انترناشونال» بعد مداهمة منزله وتفتيشه في المدينة.

تظاهرة في الدار البيضاء ضد العفو الملكي عنه

محمد السادس يعد بضمان «مواكبة نفسية» لعائلات ضحايا مغتصب الأطفال الإسباني

الرباط - ا ف ب - استقبل الملك محمد السادس، ليل اول من امس، في القصر الملكي في الرباط، «آباء وأفراد أسر الأطفال ضحايا المجرم دانييل كالفان فينا ووعد بـ «مواكبتهم نفسيا»، حسب ما أفاد بيان للديوان الملكي الذي اكد ان الملك عبر لهم «عن مشاعر تعاطفه معهم واستشعاره لمعاناتهم، سواء جراء ما تعرض له أطفالهم من استغلال مقيت، أو بسبب إطلاق سراح المعني بالأمر، بما لذلك من آثار نفسية عليهم».

واوضح البيان ان الملك أكد «لأسر الضحايا، من موقعه وإحساسه كأب ومن مسؤوليته كملك للبلاد، حرصه على تمكين الأطفال الضحايا من كل الوسائل الضرورية لضمان مواكبة نفسية لهم، لتجاوز الآثار السلبية». وأضاف ان «الاستقبال الملكي يأتي ليجسد حرص جلالة الملك على احترام حقوق ومشاعر الضحايا والتزامه الراسخ حماية حقوق الأطفال وصيانة كرامتهم».

وأكد الملك «التزامه القوي مواصلة جهوده الدؤوبة لتوفير الحماية لكل الشرائح الاجتماعية، وخصوصا الأطفال والفئات الهشة، وتحصينها من شتى أنواع الاستغلال الدنيء».

وأثار قرار العفو الملكي في حق الشخص المذكور تنديدا وفضيحة في البلاد بعدما تبين ان الإسباني المعفى عنه من بين 48 سجينا إسبانيا، ويدعى دانييل غالفان تمت ادانته باغتصاب 11 طفلا مغربيا وحكم عليه بالسجن 30 عاما قضى منها خلف القضبان في سجن القنيطرة اقل من عامين.

ودفعت الاحتجاجات العاهل المغربي الى إلغاء عفوه وإصدار أمره بفتح تحقيق، مع توجيه الحكومة للتنسيق من نظيرتها الإسبانية لتفعيل الإلغاء.

وأعلنت السلطات الإسبانية الاثنين اعتقال الإسباني جنوب غرب إسبانيا وإيداعه السجن.

الى ذلك، تظاهر اكثر من الفي شخص، اول من امس، في الدار البيضاء ضد العفو الذي منحه خطأ الملك محمد السادس لمغتصب الاطفال الاسباني.

وردد المتظاهرون الذين تجمعوا في ساحة محمد الخامس في وسط الدار البيضاء «نريد اصلاح القضاء» و«كرامة وعدالة» و«الشعب يريد محاكمة المذنبين».

محمد السادس خلال اجتماعه مع عائلات الضحايا في القصر الملكي (ا ف ب)

«الاقتصاد يشكل أولوية لحكومة التدبير والأمل»

روحاني: التعامل البناء بدأ بين إيران ودول المنطقة والعالم

طهران - من أحمد أمين

في اول مؤتمر صحافي له بعد توليه منصب الرئاسة في ايران، بعث حسن روحاني، رسائل متعددة الاتجاهات، منها اقليمية ودولية واخرى داخلية، اذ طمئن افراد شعبه بانه سيقدم لهم ارقاما حقيقية عن مختلف القضايا وفي مقدمها الازمة الاقتصادية.

وقال ان حكومته ستكون مستعدة للإجابة على الأسئلة والرد بشفافية على أدائها عملا وتنفيذا، مشيرا الى «ان الانتخابات الرئاسية الاخيرة برهنت على ارادة الايرانيين وتطلعهم الى التعاطي مع العالم وتمسكهم بمصالحهم»، واضاف «ان الحكومة المقبلة تستند الى دعم الشعب وتعاونه المستمر ولا تتمكن من تحقيق اهدافها من دون هذا الدعم»، وتابع: «شكلنا لجانا وورش عمل لبحث الظروف الراهنة والتطورات الاقليمية والدولية لاختيار التشكيلة الحكومية، واعتمدنا على مبدأ الكفاءات والخبرة في تقديم أسماء الوزراء المرشحين للحكومة المقبلة حيث تم اختيار أربع لجان لمتابعة الشؤون الخارجية واختيار لجان أخرى لدراسة أهلية الوزارة»، مبينا «ان اللجان التنفيذية استطاعت اختيار النخب القادرة على ادارة امور المؤسسات والوزارات»، ونوه الى ان «التشكيلة الحكومية المقترحة عبارة عن مجموعة متناغمة تستطيع العمل بشكل منظم وموحد»، واردف: «لقد بدأ التعامل البناء بين ايران ودول المنطقة والعالم».

وشدد على ان حكومته التي رفعت شعار الاعتدال «تعتمد على الالتزام بالأخلاق والقانون في سياستها، وان علاقاتنا مع المجتمع الدولي سوف تستند على الحكمة والمنطق»، وتابع «ان الاقتصاد يشكل اولوية لحكومة التدبير والأمل بسبب المشاكل التي يعانيها الشعب (...) ان الفريق الاقتصادي للحكومة المقبلة تم اختياره ليكون متناغما مع الظروف الاقتصادية الراهنة».

كما اكد «ان الحكومة عازمة على ردم الهوة بين التضخم ورواتب العمال، ولدى الحكومة برامج قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأمد للتصدي للمشاكل وانعاش الاقتصاد (...) ان هدف الحكومة المقبلة الابتعاد عن الانفاق غير الضروري».

واشار الى ان «التصدي للفساد يكون من خلال تحسين الأرضية الإقتصادية وكسر الإحتكار، وهذا التصدي سيكون مقدمة للإزدهار الداخلي ونيل العدالة».

اما على الصعيد الاقليمي، فشدد روحاني على ان «تنمية العلاقات مع دول الجوار وبلدان المنطقة من ضمن اولويات الحكومة المقبلة، ومن اولويات الحكومة ايضا، السعي الى ايجاد الاستقرار وإزالة بؤر التوتر مع دول الجوار والعالم».

ودوليا، تحدث عن موقفه من دعوة اميركا للحوار الذي تزامن مع فرض مجلس النواب عقوبات جديدة على صادرات الخام الايراني، وقال «ان البيان الاخير للبيت الابيض يظهر بان بعض المسؤولين الاميركيين لم يدركوا بعد ابعاد الملحمة السياسية التي سطرها الشعب الايراني، وهذه الملحمة هي رد على الحظر الاميركي».

واستطرد: «هناك جماعات ضغط في اميركا تقرع على طبول الحرب وتفرض أرادتها على القادة الأميركيين، وان الكونغرس الاميركي يقدم مصلحة بعض الجماعات على المصالح الوطنية في البلاد»، منوها الى ان بلاده سترد «في شكل مناسب على الخطوات العملية والشفافة للادارة الاميركية».

وعن البرنامج النووي، لفت الى ان «البرنامج النووي السلمي حق مشروع لإيران ولن نتراجع عنه مع مراعاة كل القوانين الدولية»، مبينا «ان ايران على استعداد للحوار الجاد حول برنامجها النووي دون اضاعة الوقت بأمور أخرى، وشعارنا سيكون الحوار وليس التهديد والحل الوحيد للملف النووي بحاجة الى إرادة سياسية، وان ايران لديها ارادة سياسية جادة لحل الملف النووي وتبديد الشكوك».

وردا على سؤال حول ما اذا كان لديه الاستعداد للقاء الرئيس باراك اوباما مباشرة على هامش اجتماع الجمعية العامة للامم المتحدة، قال روحاني: «لم اقرر بعد السفر الى نيويورك للمشاركة في اجتماع الجمعية العمومية للامم المتحدة، وليس من المهم مع من التقي، انما المهم هو ازالة العقبات والمشاكل الموجودة امام ايران، وبعد ذلك نقرر مع من نعقد اللقاء».

وعن تدابيره لمواجهة عزم الغرب على مواصلة الحظر على ايران، قال ان «الهدف من الحظر الغربي هو الضغط على أبناء الشعب الايراني وليس النشاطات النووية، ان ايران جادة في الحوار ولن تقف مكتوفة الايدي ازاء الحظر الغربي وسنبذل كل الجهود لإزالة الحظر عبر حوار جاد وبناء».

في غضون ذلك عقد مجلس الشورى الاسلامي، اجتماع مغلقا غير رسمي للبحث في كيفية عقد الاجتماعات العلنية للمجلس من اجل التصويت على الثقة للوزراء المرشحين من قبل الرئيس روحاني للحكومة القادمة. وتقرر ان يعقد المجلس اجتماعاته على فترتين صباحية ومسائية بدء من الاثنين لدراسة اهلية الوزراء المرشحين وتستمر يومي الثلاثاء والاربعاء ايضا.

من جهة اخرى، سلم سفير ايران لدى الدوحة محمد آسايش زارجي، رسالة من القائد العام للحرس الثوري اللواء محمد علي جعفري الى وزير الدفاع القطري اللواء الركن حمد بن علي العطية. ولم يتم الكشف ايرانيا عن مضمون الرسالة.

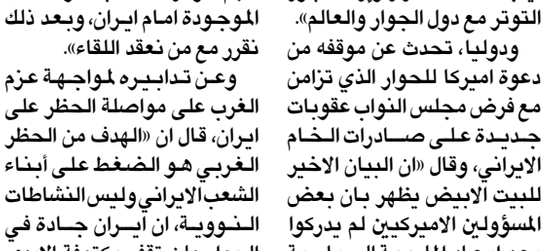

روحاني في مؤتمره الصحافي الاول (خاص - «الراي»)

رئيس البرلمان الليبي يدعو شعبه إلى «تحمّل مسؤولياته»

وزارة العدل الأميركية توجه الاتهام إلى أحد المسؤولين عن هجوم بنغازي

واشنطن، طرابلس - وكالات - وجهت وزارة العدل الاميركية، اول من امس، الاتهام الى احد المسؤولين المفترضين عن الاعتداء على القنصلية الاميركية في بنغازي الذي قتل خلاله 4 اشخاص من بينهم السفير الاميركي كريستوفر ستيفنز، حسب ما ذكرت وسائل الاعلام الاميركية.

وهو اول اتهام في اطار التحقيق حول هذا الاعتداء الذي وقع في 11 سبتمبر العام 2012.

ونقلت محطة «سي ان ان» عن مصادر، لم تذكر اسمها، ان الاتهام وجه الى احمد ختاله، احد المسؤولين عن مجموعة متمردة يشتبه بانها كانت وراء الحادث.

من ناحيتها، نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الخبر ولكنها لم تذكر مع ذلك الشخص الذي استهدفه الاتهام.

ورفضت وزارة العدل الاميركية التعليق على هذه المعلومات مكتفية بالقول ان «التحقيق ما زال جاريا».

وواجهت إدارة الرئيس باراك أوباما انتقادا من مشرعين جمهوريين معارضين وغيرهم من المنتقدين لعدم القيام بما يكفي لمنع الهجوم أو التحقيق فيه.

الى ذلك، دعا رئيس المؤتمر الوطني الليبي نوري ابوسهمين المواطنين الليبيين إلى تحمل مسؤولياتهم «في هذه الفترة الحرجة».

وأضاف في كلمة وجهها للشعب الليبي عبر قناة «ليبيا الوطنية»، ليل اول من امس، لمناسبة حلول عيد الفطر: «كنا نتمنى أن تأتي مناسبة العيد السعيد من دون أن يكدر صفوها ما حدث خلال هذا الشهر الكريم من انتهاك لحرماته بقتل الأنفس وإطلاق المجرمين واستهداف لرموز ثورتنا في مهدها الأول بنغازي وغيرها من المدن».

ودعا وسائل الإعلام في ليبيا إلى تحمل مسؤولياتها في هذه المرحلة التي تمر بها البلاد بـ «الابتعاد عن التهويل وبث الأخبار والمواد الإعلامية التي تؤجج الموقف».

وأعلن أن «المؤتمر الوطني العام لن يتوانى في اتخاذ أي قرارات لتحقيق الأمن والأمان للمواطنين كافة والرعايا الأجانب». وقال إنه «لا يمكن بناء دولة حديثة عصرية إلا بحوار وطني شامل يتجاوز الصراعات الجهوية والقبلية والحزبية»، مشددا على أنه «لن يسمح لأي عضو من المؤتمر بأن يقفز بسبب مصلحة شخصية أو أيديولوجية أو مناطقية على مصلحة المجموعة أو يمس ثوابت الوطن ويتناسى حجم الأمانة الملقاة على عاتقه باعتباره منتخبا من الشعب».

المالكي: لن نكون ضحايا للفتاوى التكفيرية 50 قتيلاً في هجمات بسيارات مفخخة في العراق

بغداد - وكالات - قتل 50 شخصا واصيب العشرات في هجمات متفرقة في العراق خلال الساعات الـ 48 الماضية، بينها سلسلة تفجيرات في بغداد قضى فيها 31 شخصا، في وقت تعهد رئيس الوزراء نوري المالكي بالا تتحول البلاد الى «ضحية للفتاوى التكفيرية».

فبين الساعة 17.30 وموعد الافطار أول من أمس، شهدت بغداد انفجار 8 سيارات مفخخة وثلاث عبوات ناسفة، رغم الاجراءات المشددة التي تتبعها القوات الامنية في العاصمة استعدادا لعيد الفطر.

وذكرت مصادر امنية وعسكرية وطبية ان خمسة قتلوا واصيب 15 في انفجار سيارة مفخخة وعبوة ناسفة عند سوق شعبي في النهروان، فيما قتل ثلاثة واصيب 20 في هجوم مماثل في الزعفرانية.

وقتل خمسة واصيب 17 اخرون في هجوم بسيارة مفخخة وعبوة ناسفة ايضا في منطقة الدورة قبل ان يقتل اربعة ويصاب 13 في انفجار سيارة في الشعب.

وفي وقت لاحق، قتل اربعة على الاقل واصيب 15 اخرون في انفجار سيارة مفخخة في منطقة الحسينية الواقعة الى الشمال الشرقي من مدينة بغداد، بينما قتل خمسة واصيب 16 في انفجار سيارة اخرى في الكرادة.

كما قتل شخص واصيب سبعة في انفجار سيارة ايضا في ام المعالف، وقتل اربعة واصيب 17 في انفجار سيارة في ابو تشير.

وفي مناطق اخرى، قتل 16 شخصا بينهم 10 قضوا في هجوم بسيارة مفخخة في منطقة تقع الى الشمال من بعقوبة.

وقتل أمس، 3 في أعمال عنف متفرقة.

وجاءت هذه الهجمات في وقت تواصلت عملية «ثأر الشهداء» التي تشنها القوات الامنية والعسكرية منذ ايام وتستهدف ملاحقة «عناصر الارهاب والتكفيريين في قاطع حزام بغداد».

وتفقد رئيس الوزراء نوري أول من أمس، هذه المناطق، والتقى قادة عسكريين وامنيين فيها.

وقال ان «عمليات مطاردة الارهابيين ستستمر حتى القضاء على الارهاب واستئصال الفتنة التي تريد سوءا بالعراق وشعبه». واضاف ان «العراق والعراقيين لن يكونوا ضحايا للفتاوى التكفيرية واصحاب الفكر الفاسد»، داعيا اهالي المناطق التي تشهد عمليات عسكرية الى «التعاون مع القوات المسلحة».

مقتل 3 من الشرطة الجزائرية بنيران جماعة مسلحة

الجزائر - د ب أ - قتل 3 من الشرطة، ليل اول من امس، في مكمن في بلدة ازفون شمال شرقي ولاية تيزي وزو عاصمة منطقة القبائل شرق الجزائر.

وذكرت تقارير إخبارية أن «جماعة مسلحة نصبت مكمنا لسيارة شرطة على طريق مستشفى ازفون وأطلقت النار عليها قبيل الإفطار لتقتل 3 شرطيين». وأوضحت أن «مسلحا قتل أثناء الاشتباك».

وأطلقت القوات الأمنية حملة تفتيش واسعة بحثا عن المهاجمين الذين فروا باتجاه الغابات المجاورة.

الى ذلك، يقوم رئيس الوزراء الجزائري عبد المالك سلال بزيارة إلى ليبيا قريبا حيث سيرأس مع نظيره الليبي علي زيدان اللجنة العليا المشتركة بين البلدين.

وكان زيدان وصل الاثنين الماضي إلى الجزائر في زيارة مفاجئة واستقبل من طرف عبد المالك سلال.